جمهورية العراق
مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
Republic of Iraq
AML/CFT Office

الإرشادات الخاصة بالنهج القائم على المخاطر للمؤسسات المالية والاعمال والمهن غير المالية المحددة

الهدف

تسليط الضوء على أفضل الممارسات الواردة في المعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال اعتماد أسلوب النهج القائم على المخاطر، ومساعدة الجهات على تصميم وتطبيق أنظمة وضوابط ضرورية بهدف الحد من مخاطر استغلالها في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل فعال.

إطار عمل إدارة المخاطر

يهدف إطار عمل إدارة المخاطر المعروض في هذه الإرشادات إلى مساعدة الجهات على تطوير وتطبيق برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي تضعه وضمان اعتماد الأسلوب القائم على المخاطر لتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحد منها وإدارتها.

ويجب على الجهات أن تضع برنامجاً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يُمكن أن تواجهها في ممارسة أعمالها وذلك بالنظر إلى حجم أعمالها وطبيعتها ودرجة تعقيدها، ويجب أن يكون لدى الجهات مرونة في بناء أطر العمل المتصلة بإدارة المخاطر بهدف إعداد أنظمة وضوابط مبنيّة على المخاطر تكون مناسبة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأن تضع إستراتيجيات الحد من تلك المخاطر وفق هيكلية العمل والمنتجات و/أو الخدمات المقدمة للعملاء.

ويتوجب على الجهات أن تعد وتطور مناهج منطقية وشاملة وتلقائية من أجل معالجة كل من التوجيهات المشار إليها في هذه الإرشادات كما يتوقع أن يتم تطبيق هذه المناهج حسب مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعلى الجهات أن تؤكّد بأنّ السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط المبنية على المخاطر هي مناسبة لعملها (مع مراعاة حجمها وطبيعتها ودرجة تعقيدها ومتماشية مع أفضل الممارسات، ويجب وضع منهجية منطقية وفعّالة مبنية على المخاطر ومتصلة بأعمال الجهات بما يساعدها على إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد تعترضها.

ويجب أن تحرص الجهات على إجراء مراجعة دوريّة لتقييم إطار عمل إدارة المخاطر الخاص بها للحرص على أن يكون هذا الإطار فعّالاً وقادراً على تحديد أولويات التطوير المستقبلية.

توصية مجموعة العمل المالي (فاتف) - التوصية الأولى: تقييم المخاطر وتطبيق الاسلوب القائم على المخاطر

ينبغي على الدول تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها، وينبغي عليها أن تتخذ الإجراءات اللازمة لذلك، بما في ذلك تعيين جهة إداريّة أو آلية مرجعية لتنسيق إجراءات تقييم المخاطر، وتوجيه الموارد، بهدف خفض المخاطر على نحو فعال، بناءً على هذا التقييم ينبغي على الدول تطبيق منهج قائم على المخاطر لضمان تناسب تدابير منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو تخفيفها مع المخاطر قيد المعالجة، وينبغي أن يمثل هذا المنهج ركيزة أساسيّةً لتخصيص الموارد بكفاءة عبر نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق تدابير قائمة على المخاطر بالنسبة لجميع توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف)، وحيثما تحدد الدول مخاطر من مستوى أعلى، ينبغي عليها أن تتأكد من أن تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتبعها قادرة على حصر المخاطر بشكل كافٍ. وعندما ترصد الدول مخاطر أقل صعوبةً، يجوز لها أن تقرر وضع تدابير مبسطة لبعض توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) وفق شروط معينة.

وينبغي على الدول أن تلزم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها وتقييمها واتخاذ تدابير فعّالة لخفضها.

إعداد برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يتعين على الجهات إعداد برنامج لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع التركيز على عناصر أساسية مرتبطة بالقواعد والتشريعات التي تُشكل ركائز أساسية في بناء البرنامج وتطبيقه، ويجب على الإدارة العليا في الجهات الحرص على أن تكون السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط مناسبة وقادرة على الالتزام بمقتضيات التعلميات والتشريعات.

ويجب أن تكون التدابير التي تعتمدها الجهات في سياق برنامجها ونطاقه مناسبين بالنظر إلى الخطر الذي يمثله غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحجم الأعمال ودرجة تعقيدها وطبيعتها.

يجب على الجهات أن تحتفظ بسجلات العمل لمدّة لاتقل عن خمس سنوات، وأن تحرص على أن يتم استرجاع جميع السجلات من دون أي تأخير خاصة عند بناء أدلة للجرائم المالية.

المراجعة والتقييم المستقل

يجب أن يتضمن برنامج الجهات في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مراجعة مستقلة واختبار للتحقق من مدى التزام الجهات المرخص لها بسياسات وإجراءات وأنظمة وضوابط غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي السياق الحالي لعمليات تقييم المخاطر، يجب على الجهات أن تحرص على مراجعة واختبار السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط الخاصة بها في مجال تقييم المخاطر بما في ذلك تقييم مخاطر الأعمال ومنهجيّة تقييم المخاطر وتحديد المخاطر التي تمثلها علاقة العمل من أجل تحديد ما إذا كانت الأخيرة متناسقة مع طبيعة الجهات المرخص لها ونطاقها ودرجة تعقيدها وما إذا كانت مناسبة للهدف منها.

عملاً بالتوصية الأولى من توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) (وسائر التوصيات والمذكرة التفسيرية ذات الصلة) والتشريعات والقواعد المرتبطة بها، يجب على الجهات تطبيق الأسلوب القائم على المخاطر، ويجب أن تشترك الإدارة العليا للجهات في إدارة المخاطر التي تواجهها وأن تحرص على توفير الإمكانيات اللازمة لإعداد الأنظمة المناسبة لمعالجة تلك المخاطر خاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد الإضافية للمجالات ذات المخاطر الأعلى.

وسيتعين دوماً على الجهات متابعة أنشطة العملاء إلا أن حيثيات المتابعة سوف تتم بطريقة مرتبطة بطبيعة المخاطر التي يواجهونها وبنوع المنتجات التي يتم تقديمها.

وفيما يلي مجموعة المصطلحات التي ترتبط بمنهجية المخاطر: -

- **الخطر**: هو محصلة ثلاثة عوامل رئيسية وهي التهديد وأوجه القصور والنتائج المترتبة على ذلك ويعد تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمثابة عملية قائمة على منهجية تم الاتفاق عليها من قبل عدد من الأطراف المعنية بالجهات المرخص لها، وذلك بهدف تحديد وتحليل وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث أن ذلك يعد بمثابة الخطوة الأولى لمعالجة تلك المخاطر وبشكل مثالي فإن تقييم المخاطر يتضمن تحديد التهديدات وأوجه القصور والنتائج المترتبة على ذلك ويُقاس حجم الخطر ومداه باحتمالية حدوث نشاط لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب مضاعفاً بالنتائج التي يترتب عليها.

وعليه، فإنّ قبول التعامل في ظل وجود أوجه قصـــور قد ينتج عنها مخاطر كبيرة أو مواطن ضـــرر يمكن أن تعتبر "ذات خطورة عالية".

- **التهديد**: هو شـخص أو مجموعة من الأشـخاص أو نشـاط معين يمكن أن يُشـكّل خطراً على الدولة أو المجتمع أو الاقتصـاد وفي سـياق مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب فإن ذلك يتضـمن العناصـر الاجرامية أو الجماعات الإرهابية أو مســاعديهم أو مصــادر تمويلهم أو أنشــطة تمويل الإرهاب أو غسـل الأموال السـابقة أو الحالية أو المسـتقبلية ويعد التهديد المشـار إليه هو أحد العناصـر المرتبطة بالمخاطر وهو بمثابة نقطة البداية لفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- **أوجه القصـــور**: هي الخصـــائص الموجودة في نظام أو هيكل ما (بما في ذلك مواطن الضـــعف في النظام والضـوابط أو التدابير) والتي تجعله عرضـة للاسـتغلال على يد عناصـر إجرامية متورطة في غســل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث أن أوجه القصــور أي منظومة تجعلها جاذبة لعمليات غســل الأموال وتمويل الإرهاب.
- **النتائج**: هي بمثابة الأثر أو الضرر الذي قد يسببه غسل الأموال أو تمويل الإرهاب ويتضمن ذلك أثر النشــاط الاجرامي أو الإرهابي على المنظومة المالية والجهات المرخص لها وعلى المجتمع بشــكل عام، كما أن نتائج غسـل الأموال وتمويل الإرهاب قد تكون قصـيرة المدى أو طويلة المدى وقد تكون مرتبطة بالمجتمع ككل أو بجاليات معينة أو ببيئة العمل أو بالمصالح الإقليمية او الدولية.

تقييم مخاطر

يجب على الجهات أن تتمكن من أن تثبت بأنّها قد أخذت بعين الاعتبار احتمالية تعرض أعمالها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويجب أن يكون تقييم مخاطر الأعمال موثقاً ومدعوماً بموافقة الإدارة العليا بحيث يُمكن مراجعته دوريا وبصورة منتظمة وعلى الأقل سنوياً.

ويتعين على الجهات أن تقيم وتوثق درجة قبولها للمخاطر الذي يحدد طبيعة ومســتوى ومدى المخاطر الذي تقبله الجهات في إطار عملها ويعد اشــراك الإدارة العليا في عملية قبول درجة المخاطر وتقييمها جزءا لا يتجزأ من تلك العملية لما لذلك من أثر على أرباح الجهات المرخص لها والتزاماتها الرقابية.

١. الهدف من تقييم المخاطر

يتمثل الهدف الأساسي من تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تحقيق إنجازات أساسيّة في إدارة مخاطر الجريمة المالية عن طريق تحديد المخاطر العامة والخاصــة التي تواجهها الجهات في مجال غســل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديد المســار الذي يســتطيع من خلاله برنامج مكافحة غســل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الجهات الحد من هذه المخاطر وتحديد الخطر الذي تواجهه هذه الجهات.

يمكن استخدام نتائج تقييم المخاطر لعدة أسباب منها:

- تحديد الثغرات أو الفرص لتحســين ســياســات وإجراءات وعمليات مكافحة غســل الأموال وتمويل الإرهاب.
- اتخاذ قرارات مدروســة عند الرغبة في قبول المخاطر ووضــع أنظمة مناســبة للمراقبة وتخصــيص الموارد الكافية والتكنولوجيا الضرورية لذلك.

- مســـاعدة الإدارة على فهم منظومة العمل وهيكليته بالجهات وجودة الالتزام من خلال تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى تناسبها مع حجم المخاطر.
- إعداد اســـتراتيجيات للحد من المخاطر بما في ذلك الضـــوابط الداخلية وبالتالي خفض درجة تعرض وحدة العمل أو خط العمل للمخاطر.
- الحرص على أن تعي الإدارة العليا المخاطر الأســاســيّة والثغرات في التعليمات والضــوابط الداخلية واتخاذ ما يلزم لمعالجة أوجه القصور.
- مســـاعدة الإدارة العليا على اتخاذ القرارات الإســـتراتيجية المتصـــلة بالمنتجات والخدمات المناســـبة وتجنب المنتجات والخدمات عالية المخاطر.
- الحرص على أن تعي الجهات الرقابية المخاطر الأســـاســـيّة وثغرات الرقابة الخاصـــة بالتعليمات والضوابط الداخلية واتخاذ ما يلزم من أجل معالجة أوجه المخاطر والقصور في الجهات.
- مساعدة الإدارة في التأكد من الاستخدام الأمثل للموارد وتحديد أولويات المخاطر.

٢. دورية عمليات تقييم المخاطر

ترتبط دورية عمليات تقييم المخاطر بعدد من العوامل بما في ذلك المنهجية المتبعة والتحقق من فعاليتها ومراجعتها وخطة العمل المرتبطة بها ونتائج تقييم المخاطر الســابقة، ويجب أن ينظر إلى تقييم المخاطر على الأقل مرةً في الســـنة أو بصـــورة دورية في حال حدوث ما يســـتوجب هذه المراجعة داخلياً مثل تغير نوعية العملاء وطبيعة العمل والمنتجات والخدمات أو دوائر الاختصاص أو خارجياً مثل تطبيق نظام جديد للعقوبات أو تعديل التعليمات والقوانين.

وبغض النظر عن دورية عمليات تقييم المخاطر، فإنه عادةً ما يطلب من الجهات إعداد تقارير دورية مثل تقرير مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال المتصل بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالإضـافة إلى ذلك، تجري عمليات تقييم المخاطر مع التركيز على مجالات ذات خطورة أعلى وعلى الضـــوابط التي جرى تطبيقها من أجل معالجة المخاطر التي تم تحديدها، ويُمكن أن يتم دمج نتائج عمليات التقييم هذه في التقييم الدوري اللاحق لعمليات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٣. تنظيم عملية تقييم المخاطر

بصـــرف النظر عن المنهجية المتبعة، يجب على الجهات أن تحرص على أن تكون منهجيتها موثقة ومعتمدة من الإدارة العليا، ويجب أن تكون منهجية تقييم المخاطر واضـــحة لا ســـيما فيما يخص العوامل قيد التقييم والمعايير المستخدمة لوضع المؤشرات المستخدمة في منهجيات التقييم وتداخلها بما في ذلك المعايير الخاصة بالاداره المعنية.

ويمكن أن يتأثر القرار بشأن من يتحكم بتقييم المخاطر ويديرها بسير عملية تقييم المخاطر أي أنشطة مالية أو دولة بعينها أو المنطقة أو الجهات ، وســـيتأثر القرار بالهيكل التنظيمي للجهات ومدى التعقيد في هيكلها، وبالنسبة إلى تقييم المخاطر على مستوى المجموعة المالية، يمكن أن يتم تجميع عدد من تقييمات المخاطر في إطار التدابير التكتيكية للمجموعات المالية كما يمكن أن تطبق التدابير الإســتراتيجية بمجموعة محددة وأن يتم

التحكم بها على مستوى المجموعة أو المنطقة، وقد تختلف التدابير المتخذة باختلاف حجم الشركة ودرجة تعقيدها على أن تكون الجهات المعنية باتخاذ التدابير هي المسؤولة عن إنجاز العملية.

٤. نطاق عملية تقييم المخاطر

يجب أن يكون نطاق تقييم المخاطر واضح المعالم سواءً كان مستقلاً عن طبيعة أعمال الجهات ويتم على مستوى الالتزام أو كان متكاملاً ويتضمن مخاطر الجهات المرخص لها وأنظمتها بالكامل.

يجب أن تنشئ الجهات الهيكل التنظيمي المناسب لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحيث يتولى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتابعة العقوبات ومكافحة الرشوة والفساد بالإضافة إلى الوقاية من الجريمة المالية، وتكون للهيكل التنظيمي صلاحيات شاملة وشمولية.

وبصرف النظر عما إذا كانت الجهات تقيم بشكل رسمي جميع مخاطر الجريمة المالية عن طريق تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو عن طريق عمليات تقييم منفصلة، ويكون كل من الإدارة العليا للجهات ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال مسؤولين عن فهم درجة المخاطر القائمة عبر الجهات ، وبالمثل يجب على مسؤول الإبلاغ أن يفهم مدى فاعلية ضوابط الحد من المخاطر ومواطن خللها بصرف النظر عما إذا كان مسئولا عن إدارة هذه الضوابط وعن حفظها.

٥. مسؤوليّة تقييم المخاطر

إنّ الإدارة العليا للجهات هي المسؤولة عن بيئة المخاطر، ويكون مسؤولي الإبلاغ عن غسل الأموال هم المسؤولون بالدرجة الأولى عن تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتتضمن هذه المهام أمور مثل تطوير المنهجية وحفظها وتحسينها بشكل منتظم كما تتضمن حفظ السجلات الخاصة بعمليات التقييم هذا ويمكن إشراك الإدارات الأخرى في الجهات مثل إدارة تكنولوجيا المعلومات والمخاطر التشغيلية، وأيا كانت الإدارة المكلفة بعملية تقييم المخاطر بالجهات تظل مسؤولية الإدارة العليا قائمة في معالجة أوجه القصور التي ظهرت خلال عملية تقييم المخاطر.

ويجب أن يوضح كل طرف الهدف من تقييم المخاطر وأن يُساهم في الحد منها حيثما تضع الجهات الأهداف السنوية المنوطة بالموظفين المعنيين، ويجب أن تحرص الجهات أيضاً على توفير التدريب والتوجيه المناسب للموظفين المعنيين باستكمال عملية تقييم المخاطر للحرص على وضع منهجية موحدة للأسلوب القائم على المخاطر وذلك على الأقل في استخدام المصطلحات.

ويجب أن تصادق الإدارة العليا على إطار عمل تقييم المخاطر على أن يتم استخدامه كإحدى الأدوات التي يمكن من خلالها تكوين ثقافة الالتزام ويجب على كل من الإدارة العليا ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال الحرص على تخصيص الموارد الكافية لتقييم عملية تقييم المخاطر ونتائجها.

٦. العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار

يتعين على الجهات عند تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أن تنظر فيما يلي: -

- اشراك الإدارة العليا في تحديد المخاطر التي تمثلها عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- العوامل التنظيمية التي قد تزيد من خطر التعرض لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- طبيعة عمل الجهات ونطاق ودرجة تعقيد وتنوع عملياتها (بما في ذلك التنوع الجغرافي) وحجم العمليات ودرجة المخاطر الناشئة عن مجالات العمل.
- هوية العملاء وطبيعة النشاط الاقتصادي.
- النظر في احتمال وجود أي مخاطر إضافية ناتجة عن دول أو دوائر الاختصاص التي يرتبط به العملاء (بما في ذلك الوسطاء أو عند الاعتماد على أطراف أخرى)، وسوف تؤثر عوامل مثل ارتفاع درجات الجريمة المنظمة، وازدياد التعرض للفساد وأطر العمل غير المناسبة للوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب والكشف عنه في المخاطر الناتجة عن العلاقات المتصلة بهذه الدول أو دوائر الاختصاص.
- خصائص المنتجات والخدمات التي تقدمها الجهات وتقييم مواطن الضعف الناتجة عن كل خدمة ومنتج بما في ذلك قنوات تقديم الخدمة، وطريقة تقديم المنتجات والخدمات للعملاء، على سبيل المثال يحتمل أن تكون المخاطر أكبر عندما تقوم العلاقات عن بعد وليس وجهاً لوجه أو عندما يمكن للعميل أن يتحكم بها عن بعد.

٧. خطوات عملية تقييم مخاطر

الخطوة ١: تحديد المخاطر المتأصلة.

الخطوة ٢: تقييم بيئة المراقبة - الحد من المخاطر وإدارتها والرقابة عليها ومتابعتها والتقييم الدوري لها.

الخطوة ٣: الوصول إلى الخطر الفعلي - خطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب النهائي لدى الجهات.

الخطوة (١) تحديد المخاطر المتأصلة: -

تمثل المخاطر المتأصلة مدى التعرض لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من المخاطر مثل العقوبات الدولية والرشاوى والفساد في غياب أي بيئة رقابية، ويجب العمل بوضوح على توثيق النهج القائم على المخاطر بالجهات ضمن فئات المخاطر التالية: -

أ. العملاء.

ب. المنتجات والخدمات.

ج قنوات تقديم الخدمة / الالتزام.

د. دوائر الاختصاص.

هـ. غيرها من عوامل الخطر النوعية التي تُحدد طبيعة العمل لدى الجهات المرخص لها ونطاقه ودرجة تعقيده

(السمعة والرقابة والتنظيم والسلوك الاجرامي الخ).

ويمكن أن تكون فئات المخاطر الكامنة في الجهات واسعة النطاق، ويمكن تقسيم فئات المخاطر هذه إلى عوامل مخاطر متأصلة تكون قائمة ومبنية على إرشادات تنظيمية أو توقعات الجهات بالإضافة إلى الأنشطة المبتكرة للجهات وهي تتضمن خليطاً من المعايير الكمية والنوعية، وتكون عوامل الخطر مبنية عن الأسباب أو الظروف الكامنة التي يتم فيها استخدام الجهات لأغراض متصلة بالجريمة المالية.

إن من شأن عدم إدارة عوامل المخاطر بصورة مناسبة أن يؤدي إلى استغلال الجهات في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب والذي قد يؤدي بدوره إلى تشوه السمعة وما يترتب على ذلك من عقوبات تنظيمية وجزاءات وبالتالي خسائر مالية، وبناء على الأنشطة أو الأعمال، أو المنتجات والخدمات المتصلة بخطة العمل وقاعدة العملاء، يتم استخدام النهج القائم على المخاطر في سبيل تحديد المخاطر المتأصلة، وعادةً ما يمنح كل عامل خطر درجة ووزناً يعكسان درجة الخطر المرتبط بعامل الخطر ودرجة انتشار هذا الخطر بالمقارنة مع عوامل أخرى.

أ. العملاء

لدواعي تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إدارة أو وحدة أو خط عمل، يجب أن يتم تقييم قاعدة العملاء وعلاقات العمل، كما إن تحديد نوعية العملاء والمنتجات والأنشطة والمهن والأعمال بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل نطاق علاقة العمل من شأنه أن يزيد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو سواه من المخاطر أو الحد منها، ويمكن الاستعانة بالعوامل التالية من أجل تحديد قواعد العملاء وتحديد المخاطر المرتبطة بهم: (نوع العميل، هيكل الملكية، القطاع، النشاط أو المنتج، المهنة و/أو الأعمال)، وقد يكون بعض هذه الفئات أو أغلبها ذات صلة إلا أن هذا يعتمد على طبيعة عمل الإدارة أو وحدة العمل أو الخط قيد المراجعة.

تمنح كل فئة من فئات العملاء درجة مخاطر بحسب حجم الخطر المتصل بكل نوع، أما بالنسبة إلى الإدارة أو وحدة العمل أو الخط المعني، فيجب أن يتم تحديد أو تقدير حجم العملاء الذين يندرجون ضمن فئة كل نوع من أنواع العملاء والنسبة الخاصة بكل دائرة، ووحدة أو خط عمل ويتم ذلك بحسب تصنيف المخاطر مثلاً منخفض، متوسط ومرتفع بهدف تحديد المخاطر المتأصلة الإجمالية للعميل.

ب. المنتجات والخدمات

إن مخاطر المنتجات والخدمات تعتبر إحدى أبرز مكونات الخطر الأخرى، حيث تسعى الجهات إلى تحديد حصتها من المنتجات أو أنواع الحسابات الأساسية لتحديد درجة مخاطر متأصلة (منخفضة متوسطة مرتفعة) لكل مكون بالاستناد إلى الخصائص العامة والخاصة به ودرجة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسائر المخاطر الأخرى، وبالنسبة إلى الإدارة أو الوحدة أو خط العمل، يجب أن يتم تحديد أو تقدير حجم المنتجات أو أنواع الحسابات المتاحة لدى الجهات (وعند الإمكان أرصدة الحسابات ذات العلاقة) بالإضافة إلى حجم أعمال الجهات، ويجب استخدام هذه البيانات من أجل تحديد النسبة المخصصة لمنتجات وأنواع حسابات إدارة العمل والوحدة والخطّ وتصنيفها بحسب درجة المخاطر من أجل تحديد إجمالي خطر المنتج المتأصل.

ج. قنوات تقديم الخدمة

يمكن أن تُسبب بعض قنوات أو طرق تقديم الخدمات ومدى قوة ثقافة الإلتزام بالتشريعات زيادة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من المخاطر لكونه يؤدي إلى زيادة الخطر على مستوى الإدارة والوحدة أو خط العمل مما يُسيء إلى هوية العميل ونشاطاته، وعليه، يجب تقييم ما إذا كان النهج المتبع في فتح الحساب أو إدارته مثل فتح الحساب وجهاً لوجه أو مشاركة أطراف ثالثة ومنها الوسطاء قد يزيد خطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتأصل، وجدير بالذكر بأن هذه الحسابات قد لا تؤدي دوماً إلى زيادة في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتأصلة كأن يكون العميل معروفاً لدى الجهات مع أنه لا يمارس الأعمال وجهاً لوجه، أما العملاء غير المنتظمين أو أولئك الذين ليسوا معروفين لدى الجهات فيُمثلوا درجة خطورة أعلى على مستوى غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسواه من المخاطر.

وبالنسبة إلى فئة الخطر هذه، سيكون على الإدارة المعنية أو القسم المختص تحديد أو تقدير نسبة (%) الحسابات أو العملاء الذين يتم تصنيفهم بحسب ترتيب المخاطر سواء كانت منخفضة أو متوسطة أو مرتفعة بهدف تحديد الخطر الإجمالي القائم في قنوات تقديم الخدمة.

د. دوائر الاختصاص

إن تحديد دوائر الاختصاص التي قد تسبب درجة خطورة عالية هو من المكونات الأساسية لتقييم أي خطر متأصل على الإدارة والوحدة أو الخط فهم المخاطر المتصلة بفتح الحسابات وخدمتها وتقديم المنتجات والخدمات و/أو تسهيل العمليات التي تتم في مواقع جغرافية محددة.

يمكن أن يتم تحليل الخطر الخاص بدوائر الاختصاص بناء على موقع الإدارة والوحدة أو خط العمل ويمكن أن يتضمن ذلك الفروع والشركات التابعة والمكاتب على المستويين الداخلي والمحلي والهدف هو تحديد البصمة الجغرافية للشركة، ويتمثل الهدف بالنسبة إلى العملاء في تحديد عدد العملاء في كل دولة وسيتعين على الجهات أن تحدد ما إذا كان هذا العدد مبنياً على بعض من العوامل التالية أو كلها المكان التأسيس، الجنسية، وبهدف توزيع دوائر الاختصاص على درجات مختلفة من حيث ترتيب المخاطر، يمكن استخدام نموذج الخطر الذي تتبناه الجهات في داخل الدولة أو الاستعانة بمنتج مقدم من طرف الثالث من شركة بعد مراجعته على النحو المناسب.

ويمكن تحليل الخطر المتمثل في دائرة اختصاص محددة إلى جانب بعض عوامل الخطر الأخرى في فئات خطر مختلفة مثل العملاء الذين يملكون جنسيتين إحداهما من دولة ذات خطورة عالية، ويمكن للعمليات التي تتم على مستوى الإدارة والوحدة أو بلد ذات خطورة عالية أن توفر دليلاً عن الخطر المتأصل من منظور دوائر الاختصاص.

ويكون الخطر الناتج عن دوائر الاختصاص مهماً في أي عملية تقييم للمخاطر ليس فقط لجهة الدولة التي تخضع لعقوبات بذاتها وإنما أيضاً بالنسبة إلى تلك التي لديها روابط مهمة أو معروفة أو صلة مهمة بهذه الدولة، وتتضمن هذه الأخيرة الدول المجاوره للدول الخاضعة للعقوبات أو القريبة منها أو الدول التي يحتمل أن تقوم بتحويل الأموال بهدف انتهاك العقوبات أو التحايل عليها.

وبالإضافة إلى ذلك، ينطبق خطر دوائر الاختصاص على تقييم أي خطر رشوة أو فساد ففي بعض الدول فإن

هناك مستويات مرتفعة من الرشوة والفساد وهي متصلة بقدرة الجهات في السلطة على التلاعب بموقفها كسباً للربح المادي. وحين تقع الجهات المرخص لها في نطاق اختصـــاص مماثل، يتوجب عليها النظر في مخاطر الفساد والرشوة على النحو المناسب.

هـ. عوامل الخطر النوعية

باسـتطاعة عوامل الخطر الإضـافية أن تؤثر في المخاطر التشـغيلية وأن تسـهم في زيادة أو خفض احتمال ضـعف ضـوابط مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب، وتؤثر عوامل الخطر النوعية بصـورة مباشـرة أو غير مباشـرة في عوامل الخطر المتأصـلة، على سـبيل المثال، يمكن أن يتأثر الخطر المتأصـل نتيجة تغييرات جذرية في الاسـتراتيجية والعوامل التشـغيلية مثل اسـتحداث منتج أو خدمة جديدين أو عملية دمج واسـتحواذ أو افتتاح فرع جديد في موقع جديد أو إغلاق الجهات المرخص لها قد تؤثر في الخطر المتأصل.

سوف تقتضـي هذه التغييرات مراجعة الضـوابط الداخلية الموجودة واسـتحداث ضـوابط جديدة عند الضـرورة، وحيث أن تفعيل هذه الضـــوابط قد يســـتغرق بعض الوقت، ســـيتعين على الإدارة أو الوحدة تقييم مدى ارتفاع الخطر المتأصل أو تغيره، أما "عوامل الخطر النوعية الأخرى" فقد تتضمن:

- مدى استقرار قاعدة العملاء.
- دمج أنظمة تكنولوجيا المعلومات.
- النمو المتوقع في الحساب العميل.
- النمو المتوقع في العائدات.
- نسبة التغير في موظفي إدارة مكافحة غسل الأموال.
- الاعتماد على مقدمي الخدمات من الطرف الثالث اســتحداث منتجات و / أو خدمات بصــورة مخطط لها.
- عمليات الاستحواذ الحديثة أو المخطط لها.
- مشـاريع ومبادرات حديثة متصـلة بقضـايا الالتزام بشـروط مكافحة غسـل الأموال (مثلاً) التسـويات، الانتهاء من الأعمال المتراكمة، الأوفشور.
- تدابير العقوبات أو الجزاءات ذات الصلة.
- التقييم الوطني للمخاطر.
- نتائج التقييمات الرقابية.

الخطوة (٢) تقييم بيئة الرقابة

بعد أن يتم تحديد المخاطر المتأصلة وتقييمها، يتعين تقييم الضوابط الداخلية من أجل تحديد درجة الفاعلية في معادلة المخاطر الإجمالية، وتتضمن الضوابط برامج وسياسات أو نشاطات وضعتها الجهات من أجل حمايتها من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وضمان أن يتم تحديد المخاطر المحتملة بسرعة، كما تستخدم الضوابط لضمان الالتزام باللوائح والأنظمة التي تحكم إطار عمل الجهات المرخص لها.

يجب أن تشكل بيئة الرقابة عاملاً فيما يلي (على سبيل المثال لا الحصر):-

- ثقافة الالتزام.
- مسئوليات مجلس الإدارة والمحاسبة على تلك المسؤوليات.
- أدوار ومسؤوليات ومهام مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال ونائبه.
- إطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والسياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط.
- تقييم مخاطر الأعمال، منهجيّة تقييم المخاطر، وتحديد نموذج علاقات العمل.
- إجراءات اعرف عميلك، العناية الواجبة والعناية الواجبة المشددة.
- إعداد تقارير المعاملات المشبوهة.
- إجراءات التحري عن الموظفين.
- برنامج التدريب على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إعداد تقارير دورية وإعداد تقارير لمجلس الإدارة.
- أدلّة توثيقية بشأن الالتزام بما في ذلك حفظ السجلات.
- المتابعة والضوابط.
- التقييم المستقل ونظام العينات.

كما تم بشأن عوامل المخاطر المتأصلة أعلاه، يتم منح درجة لكل عنصر قيد النظر وهي عند تجميعها تعكس القوة النسبية لهذه الرقابة، حيث يُمكن منح كل عنصر وزن مبني على الأهمية التي تضعها الجهات المرخص لها على هذه الرقابة.

وعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تُمنح العناية الواجبة في عملية تقييم المخاطر وزناً أكبر من عملية الاحتفاظ بالسجلات.

الخطوة (٣) الوصول إلى المخاطر الفعلية (تقييم الجهات النهائي وفق درجة المخاطر).

بعد الأخذ بعين الاعتبار الخطر المتأصـــل وفاعليّة بيئة الرقابة الداخلية، يتم تحديد الخطر المتبقي، حيث أن الخطر المتبقي هو الخطر الذي يبقى بعد تطبيق الضـــوابط على الخطر المتأصـــل، وعملياً، إنها النتيجة التي تتحقق بعد حسم نتيجة خطر الضوابط الرقابية من نتيجة الخطر المتأصل.

يجب بعد ذلك ربط نتيجة الخطر المتبقي ومعدّل الخطر (منخفض، متوســـط، ومرتفع) وهو الترتيب الثلاثي المعياري، ويعتبر الخطر المتأصل مقياساً مهماً لقياس المخاطر على النحو الفاعل.

٨. تحديد الأوزان النسبية ودرجة المخاطر

يتعين على الجهات النظر بعين الاعتبار في العوامل المختلفة مثل أنشـطة العمل والمنتجات والخدمات وقاعدة العملاء والمنطقة الجغرافية، عند احتســـاب الخطر المتأصـــل، وعادة ما يمنح كل عامل خطر درجة تعكس مســتوى الخطورة الناتجة عنه، وبعد ذلك يمكن إعطاء كل نوع مخاطر وزناً نســبياً يعكس درجة الأهمية في عملية الاحتساب الإجمالية لسائر مجالات المخاطر.

وعلى نحو مماثل، يمكن أن يمنح كل من الضـوابط وزناً يعكس القوة النسـبية له. على سـبيل المثال، في حال كانت الإدارة تركز في عملها على نشـــاط معين أو منتج بعينه، وبالتالي يقع البعض من قاعدة العملاء في اختصـاصـات مختلفة، يكون للتوزيع الجغرافي لقاعدة العملاء أهمية أكبر (وبالتالي تُمنح وزناً أكبر بالمقارنة مع نوع العميل في الإدارة نفسـها). وعلى النحو نفسـه، يكون لبعض الضـوابط والتعليمات تأثير مباشـر على الحد من مخاطر غســـل الأموال وتمويل الإرهاب مثل ضـــوابط وتعليمات المكاتب الأمامية في الجهات المرخص لها حيث تُمنح العناية الواجبة بالعملاء وزناً أكبر من الضوابط الخاصة بالتقييم والمراجعة المستقلة.

٩. خطوات تعامل الجهات مع العوامل المتعلقة بتقييم المخاطر

يمكن أن تلخص عملية تقييم المخاطر إلى رصـد الثغرات وأوجه القصـور في بيئة الرقابة والتعليمات وهو ما يجب أن يترتب عليه ضـرورة اتخاذ قرارات وتدابير بشـأن ترتيب الأولوية وأن يتم متابعتها مركزياً وبالشكل المناسـب، وقد ترتبط هذه التدابير بإدارات مختلفة في الجهات على أن يكون لإدارة الالتزام واجب الإشـراف على إنجازها.

يُمكن أن تُحدث الإجراءات التي تم اتخـاذها تـأثيراً كبيراً في نتيجـة الخطر المتبقي مـا أن يتم اســـتكمـال تلك الاجراءات وبالتالي يحظى بالاهتمام والدعم الأكبر من الإدارة العليا ومن ســـائر الإدارات بالجهات، ومن المســتحســن أن تتم معالجة أوجه القصـــور التي تم تحديدها قبل بدء عملية تقييم المخاطر المقبلة بهدف تقييم درجة تحسّـن المخاطر المتبقية، ويجب بعد ذلك على الإدارة العليا أن تنظر في أسـباب عدم اسـتكمال التدابير المطلوبة بعد انتهاء فترة معينة.

أما المواضـــيع التي جرت إثارتها خلال تقييم المخاطر فقد تؤثر على عملية التخطيط والمتابعة والاختبار والمراجعة السـنوية وفي إدارة المعلومات عبر الجهات. وعليه، فلا بد من وجود عمليّة دقيقة وكفايةً لضـمان الجودة بحيث تتحقق مما إذا كانت التدابير المقترحة تُعالج كافة المواضـــيع المثارة بما في ذلك متابعة الإدارة العليا للتقدّم المحرز لمعالجة أوجه القصور.

١٠. الخطوات التي تتم بعد عملية تقييم المخاطر

فيما يلي الخطوات التالية لعملية تقييم المخاطر:

- تعميم النتائج على الإدارة العليا وعلى سائر الإدارات المعنية.
- المقارنة بين عمليات تقييم المخاطر الحالية والســـابقة من أجل تحديد ما إذا كانت درجة الخطورة قد ارتفعت أو انخفضت أو بقيت على حالها.
- تحتاج الإدارة العليا أو مجلس الإدارة إلى مناقشـــة وتحديد ما إذا كان تقييم المخاطر هو جزء من درجة إقبال الجهات على المخاطر ودرجة احتمالها المخاطر مع مراعاة الأهداف الاستراتيجية.
- النظر في المخاطر المتأصلة الجديدة والحد منها.
- معالجة أوجه القصور المُبيّنة في بيئة الرقابة.
- إجراء تقييم مستقل لمراجعة واختبار برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

منهجية تقييم المخاطر

يتعين على الجهات إجراء عملية تقييم المخاطر بالاسـتناد إلى منهجية تسـمح للجهات بتحديد التغيرات الطارئة على المخاطر بما في ذلك المخاطر الناتجة عن منتجات أو خدمات جديدة أو تكنولوجيات جديدة أو متطورة. ويُمكن أن تعتبر الجهات أن عمليات إعادة التقييم المتكررة مناســبة في بعض الحالات (مثلاً في مؤســســـات ديناميكية وناشـئة) وهي أقل وتيرة في حالات أخرى (مثلاً) مؤسـسـة راسـخة تقدم منتجات وخدمات مسـتقرة، ويجب أخذ الأحداث والمؤثرات الداخلية والخارجية بعين الاعتبار عند إعادة التقييم.

منهجية تقييم المخاطر

هي منهجية تقوم على تحديد المخاطر التي تواجهها الجهات في البيئة التي تعمل فيها، وفيما يلي نواح مهمة يتعين تضمينها في إعداد منهجية تقييم المخاطر: -

- النظر في المخاطر التي تنطبق على الجهات ونموذج عملها والبيئة التي تعمل فيها وحفظها وتســـجيلها، وإداراتها بفهم المخاطر والتدابير التي يتعين على الجهات اتخاذها للحد منها.
- يتعين قراءة مصـفوفة المخاطر التالية الرسـم (١) في سـياق بيئة مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب الإجمالية، ويُمكن أن تكون لكل الجهات آراء مختلفة عن هذه التهديدات بالاسـتناد إلى الظروف الخاصـة بها والتي قد تزداد بناء على درجة تعرض تلك الجهات المرخص لها للمخاطر.
- لدواعي وضع مصفوفة المخاطر، ستقاس مخاطر التهديدات بحسب احتمال وقوعها وتأثيرها، ويجب أخذ الجرائم الأصـلية بعين الاعتبار لدى وضـع منهجية تقييم المخاطر بالإضـافة إلى الأنماط المعتادة لغسـل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تحديدها من قبل المنظمات الدولية والسلطات المحلية.

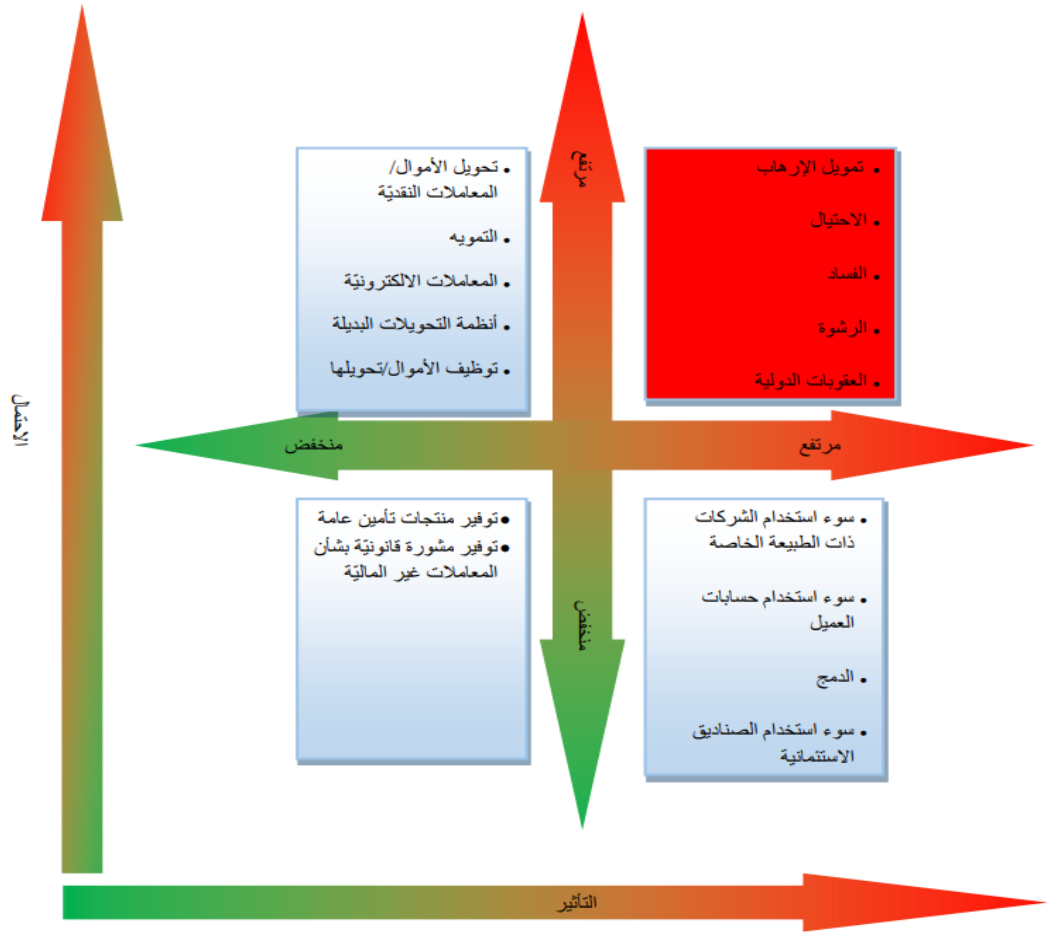

الرسم ١ - مثال عن مصفوفة المخاطر (التهديدات الواردة ليست شاملة)

تتوزّع المصفوفة على أربع جزئيات: -

- تأثير كبير ومخاطر ذات احتمال مرتفع.
- تأثير كبير وتهديدات ذات احتمال متدن.
- تأثير قليل وتهديدات ذات احتمال منخفض.

- وتأثير متدن وتهديدات ذات احتمال مرتفع.

كلّما اتجه السهم نحو اليمين كلّما جاء تأثيره أكبر، وكلما احتل مكانةً أعلى في المصفوفة، كلما ازداد احتمال وقوعه، ويمثل المرتفع إلى أعلى اليمين الفئة ذات الخطورة الأعلى.

تحديد المخاطر الناتجة عن علاقة العمل

يهدف تحديد المخاطر الناتجة عن علاقة العمل إلى تزويد الجهات بفهم واضح للعلاقة بين الجهات والعميل ومستوى العناية الواجبة الناتج عنها بالإضافة إلى عن درجات المتابعة والمراقبة لعلاقة العمل، ويجب على الجهات كحدٍ أدنى أن تنظر في جميع عوامل المخاطر ذات الصلة (بما في ذلك العوامل الأربعة التالية) لدى تحديد درجة الخطورة الناتجة من علاقة العمل بين الجهات والعميل: -

أ. مخاطر العميل.

ب. مخاطر المنتج.

ج. مخاطر قنوات تقديم الخدمة / الالتزام.

د. مخاطر دوائر الاختصاص.

عادة ما يمنح كل عامل من عوامل المخاطر نتيجة تعكس درجة الخطورة الكامنة فيه، ويُمكن بعد ذلك إعطاء كل عامل من تلك العوامل وزناً يعكس درجة الأهمية في احتساب الخطر الإجمالي نسبة إلى مجالات الخطر الأخرى، ويجب مراعاة جميع عوامل المخاطر المجتمعة والتي تعكس ملف خطورة علاقة العمل مع الجهات، ويجب أخذ درجة الخطورة هذه بعين الاعتبار عند تحديد نطاق تدابير العناية الواجبة وتدابير إجراءات العناية الواجبة المستمرة لعمليات العميل. وبالنسبة إلى بعض أنواع المنتجات والخدمات قد يكون بالإمكان تحديد المخاطر بناء على أنشطة العملاء والعمليات المتوقعة بشكل عام، ولكن في حال التعامل مع منتجات وخدمات أكثر تعقيداً، يجب تفصيل نموذج خاص لهذه الأنشطة.

يجب على الجهات أن تُبرهن أنّ المخاطر التي تمثلها علاقة العمل تتضمن ما يكفي من المعلومات لتحديد ما يلي: -

- نشاط العمل المتوقع والعمليات الخاصة بكل علاقة عمل.
- نشاط غير اعتيادي أو على درجة خطورة مرتفعة وعمليات قد يتخللها غسل أموال وتمويل إرهاب.

وقد لا تتبلور الخطورة التي تمثلها علاقة العمل إلا في مرحلة لاحقة بعد إقامة العلاقة وسيسمح الاستخدام الديناميكي للمعلومات الجديدة للجهات بأن تبرهن بأنها تقوم بصورة منتظمة بإعادة تقييم المخاطر وأنّ العناية الواجبة وإجراءات العناية الواجبة المستمرة والمراقبة المستمرة تعكس المخاطر الناتجة عن التعامل مع العميل.

تحديد نموذج المخاطر

يجب أن تكون عوامل المخاطر الأربعة مأخوذة في الاعتبار (العميل، المنتج، قنوات تقديم الخدمة ،الالتزام) إلى جانب أي عناصـــر مخاطر أخرى حتى تتمكن الجهات من تحديد المخاطر الناتجة عن علاقة العمل، على سبيل المثال، تخصيص قيم عددية للمكونات المختلفة في كل عامل ولقد منحت العوامل في المثال أدناه درجة أقصاها ١٠ لكل منها، ولدى النظر في الخصائص، يمكن وضع المجموع الخاص بكل عامل خطر على رسم بياني بسيط، وباستخدام المعايير السابق تحديدها تستطيع الجهات أن تقوم في وقت وجيز بتقييم المخاطر التي تمثلها علاقة عمل محددة بالنسبة إليها.

ويبين الرسـم رقم ٢ مثالاً تقع فيه علاقة العمل المقترحة ضـمن هامش إقبال الجهات على المخاطر، وفي هذه الحال، سوف تحتاج الجهات إلى اتخاذ اجراءات العناية الواجبة الاعتيادية.

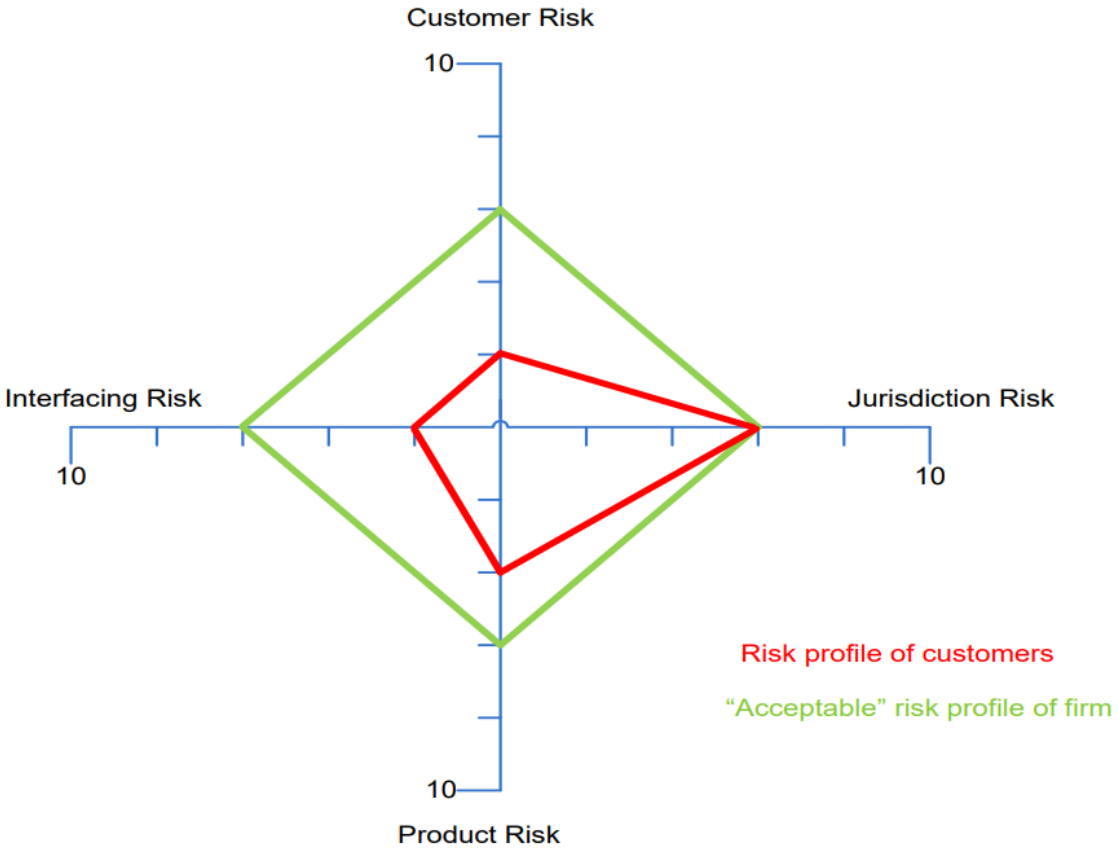

الرسم ٢ – نموذج عن المخاطر حيث تتماشى مواصفات العميل مع درجة قبول الجهات للمخاطر، وليس هذا النهج في تحديد المخاطر ملزماً، حيث قد تحتاج الجهات الى اعتماد منهجية تناســبها وتتماشـــى مع نموذج عمليها.

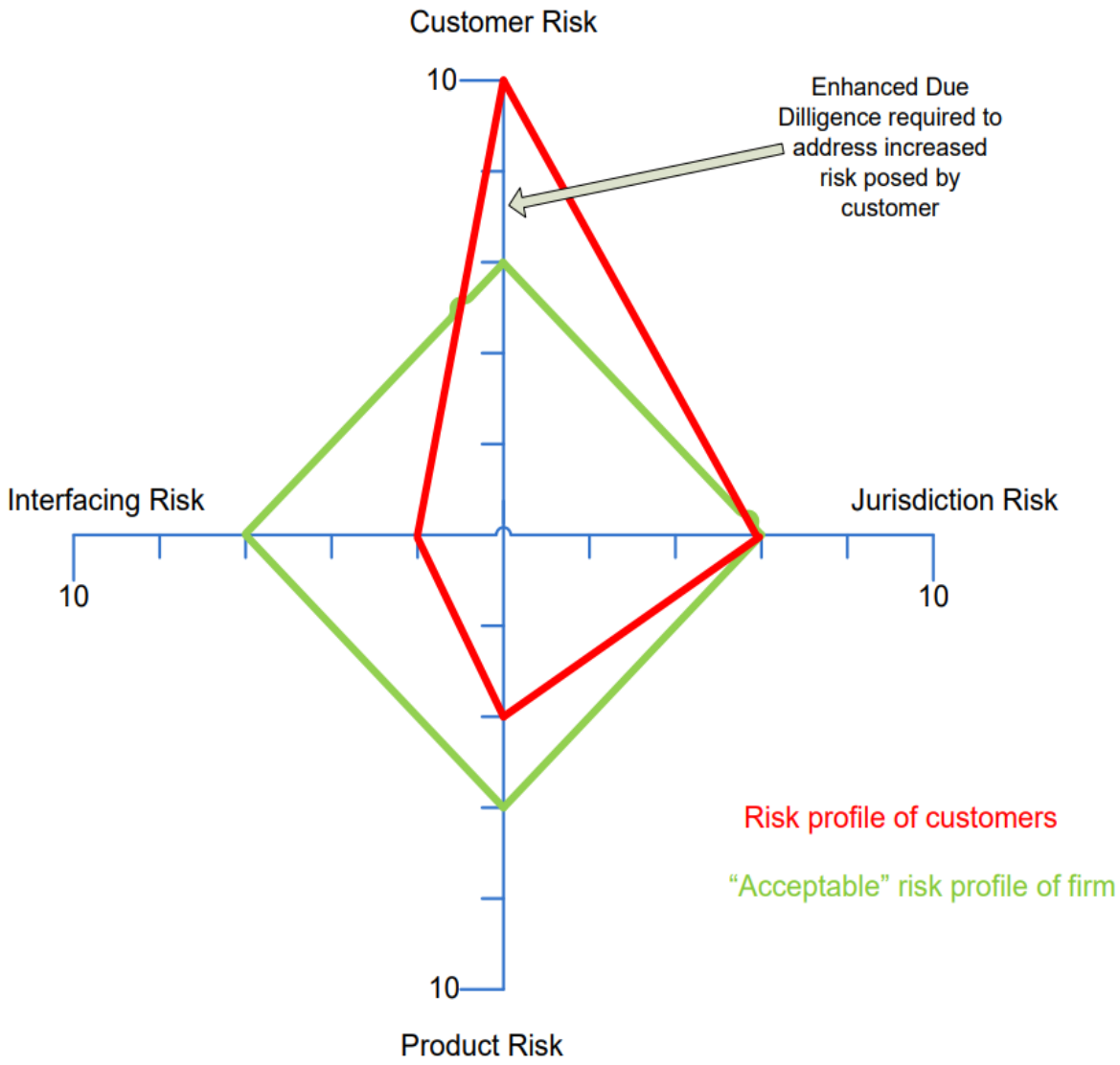

الرسم٣- مثال عن المخاطر التي تستوجب تطبيق العناية الواجبة المشددة

قد تعتمد الجهات قبول درجة معينة من المخاطر الا انها قد يقترح عليها الدخول في علاقة عمل جديدة تتخطى فيها درجة المخاطر التي تعتمدها الجهات. وفي هذه الحالة يمكن أن يحصـــل أمران: أما أن ترفض الجهات التعامل مع العميل أو تقوم بتطبيق عناية واجبة إضافية للتحقق من العميل رغبة منها في التعامل معه.

إرشادات حول الدول مرتفعة المخاطر

توصية فاتف رقم ١٩ ـ الدول مرتفعة المخاطر

ينبغي أن تكون الجهات المرخص لها مطالبة بتطبيق تدابير العناية الواجبة المشـــددة على علاقات العمل والتعامل الطبيعيين والأشـــخاص الاعتباريين والجهات المرخص لها من الدول التي تحددها مجموعة العمل المالي (فاتف). وينبغي أن تكون نوعية تدابير العناية الواجبة المشددة المطبّقة فعالة ومتناسبة مع المخاطر.

ينبغي أن تكون الدول قادرة على اتخاذ تدابير مضادة مناسبة عندما تدعوها مجموعة العمل المالي (فاتف) إلى ذلك. كما ينبغي أن تكون الدول قادرة على أن تتخذ تدابير مضـــادة بمعزل عن طلبات مجموعة العمل المالي (فاتف). وينبغي أن تكون هذه التدابير المضادة فعّالة ومتناسبة مع المخاطر".

لا وجود لتعريف متفق عليه دولياً عن الدول ذات الخطورة العالية ولكن لدى إجراء تقييم الدولة، يُمكن مراعاة ما يلي:

- الدول التي حددتها مجموعة العمل المالي (فاتف) أو المنظمات الإقليمية النظيرة على أنها تعاني نقصا استراتيجيا في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- الدول التي يُعتقد أو يُعرف بأن لديها أنظمة غير فعالة في مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب
- الدول غير المتعاونة دوليّاً
- الدول الخاضعة لعقوبات دولية وقيود
- الدول المعرّضة للفساد المدرجة ضمن مؤشر منظمة الشفافية الدولية للفساد أو ضمن أي لائحة أخرى ذات مصداقية
- درجة خطورة الدول بحسب مؤشر بازل لغسل الأموال
- الدول التي يُعتبر أو يُعرف بأن لديها علاقات متينة مع نشاطات إرهابية
- الدول غير المستقرة سياسياً أو التي تعاني اضطراباً سياسياً
- الدول التي تعتبر جنّةً ضريبيّةً بالنسبة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- الدول التي ترتبط بإنتاج و/أو شحن مخدرات ومؤثرات عقلية في أكثر من دولة مختلفة.

عندما تقوم الجهات المرخص لها بتقييم المخاطر عليها أن تنظر في خطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من منظور الدولة التي يستقرّ فيها العميل وفي الدول التي تمارس فيها عملها بالإضافة إلى أي مؤسسات مالية أجنبية قد تتعامل معها. وفيما يخص العملاء ذوي الجنسيات المزدوجة فيجب مراعاة جنسيّة العميل ذات الخطورة العالية (في حال انطباق ذلك).

تُصدر مجموعة العمل المالي (فاتف) قائمة بالدول ذات المخاطر العالية وغير المتعاونة وتُحدد الدول التي تعتمد تدابير ضعيفة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتنصح الجهات المرخص لها بالتحقق من الموقع الإلكتروني للمجموعة بصورة منتظمة بحثاً عن معلومات بشأن الدول ذات المخاطر العالية لتعديل تقييم مخاطر الأعمال وعمليات تحديد المخاطر نتيجة للتغييرات الطارئة على وضع الدولة.

تُشكّل تقارير مجموعة العمل المالي (فاتف) نقطة انطلاق جيّدة لتقييم وتحديث المعطيات الخاصة بالدول. أما المصدر الأفضل للمعلومات المتصلة بالإشراف والرقابة والالتزام بالمعايير الدولية من قبل دولةٍ محددة فهو تقارير التقييم المشتركة التي تقوم بها مجموعة العمل المالي (فاتف) والهيئات الإقليمية النظيرة لها وصندوق

النقد الدولي والبنك الدولي. وتجدر الإشـــارة إلى أن هناك قيود على عدد جولات التقييم التي تقوم بها تلك المنظمات الدولية كل عام كما أن نتائج التقييم الضـعيف لبعض عناصـر التقييم من قبل مجموعة العمل المالي (فاتف) لدولة ما قد لا يرقى لإدراجها في قوائم الدول التي تعاني نقصـــا اســـتراتيجيا، إلا أنها تظل مرتفعة المخاطر وبناء عليه فإنه على الرغم من أهمية قوائم مجموعة العمل المالي (فاتف) إلا أنها لا يجب أن تكون المعيار الأوحد لتقييم مخاطر الدول.

أما سمعة الدولة فهي عنصـر مهم آخر يجب مراعاته. وتصـدر المنظمات الدولية الأخرى تقارير دولية حول معدلات الجريمة والفساد في الدول.

عقوبات وتدابير الحظر التي تفرضها الأمم المتحدة

تعتبر العقوبات وتدابير الحظر قيوداً ماليةً وسياسيّةً وتجاريّة مفروضـة على دول محددة بهدف صـون السلام والأمن الدوليين أو المحافظة

عليهما. وتهدف عقوبات الأمم المتحدة وتدابير الحظر المفروضة إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن.

وعـادةً مـا تعتبر الـدول التي تُفرض عليهـا تـدابير الحظر فيمـا يلي دول ذات خطورة مرتفعـة بمقـاييس تقييم خطورة الدولة.

- حظر السلاح
- حظر الانتشار النووي
- عقوبات مالية وتجميد الأصول
- حظر السفر
- أي نشاطات أخرى محظورة
- قيود مفروضة على الاستيراد والتصدير والتجارة.

ويجب على جميع الجهات على أقل تقدير الحرص على اتخاذ الترتيبات المناســبة عند التعامل مع العملاء والدول الخاضـعة للعقوبات وأنظمة الحظر المفروضـة من الأمم المتحدة ويرجى مراجعة الإرشـادات الخاصـة بالعناية الواجبة لمزيد من التفاصيل بشأن قبول العملاء.

العقوبات الدولية الأخرى

يتم فرض عقوبات اقتصـادية وتجارية من قبل بعض الدول والمنظمات الدولية الأخرى تسـتهدف بعض الدول أو الإرهابيين أو تجار المخدرات او المتورطين في نشر أسلحة الدمار الشامل ومن ثم يجب أن تكون الجهات المرخص لها على حذر من عقوبات أخرى قد تفرض على عمليّاتها ومجال عملها فعلى ســبيل المثال لا الحصــر فإن بعض العقوبات الأحادية التي تفرضــها الولايات المتحدة الأمريكية تكون بمثابة عقوبات ثانوية على مؤسسات مالية تعمل في دول أخرى مرتبطة بالأطراف الخاضـعة للعقوبات أو لديها علاقات عمل معها وتعد المخاطر المرتبطة بالعقوبات واحدة من الدوافع الرئيســية لتجنب المخاطر ومن ثم فإنه من الضــروري معرفة العقوبات الأمريكية نظرا إلى الطبيعة الحساسة للعمليات التي يتم تنفيذها بعملة الدولار الأمريكي.

مثال عن تقييم المخاطر المرتبطة بعلاقات العمل

تستخدم الأمثلة التالية في سبيل إظهار عناصر من منهجية تقييم المخاطر التي يمكن أن تُطبقها أي الجهات ولكن يجب أن تقوم بتوثيق منهجيتها في تحديد درجات المخاطر، ويمكن الاسترشاد بالأمثلة التالية.

- تحديد عوامل المخاطر المتأصلة.
- تحديد وزن عوامل المخاطر المتأصلة بحسب المنهجية.
- تجميع البيانات وإخضاعها للمراجعة المناسبة.
- وضع درجات لعوامل الخطر المتأصلة بهدف:-
  - تحديد درجات المخاطر (مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة).
  - التوصل إلى نتيجة إجمالية لدرجة المخاطر (مرتفعة، متوسطة ومنخفضة).
- تحديد درجات فاعلية الضوابط والرقابة الداخلية.
- تحديد جميع الضوابط وترتيبها في:-
  - فئات الضوابط:-
    - تحديد حجم الفئات بالاستناد إلى أهميّة الضوابط وعددها وعدد الضوابط الأساسية.
    - وضع درجة لفاعليّة الرقابة من خلال تجميع النتائج لتحصيل نتيجة إجمالية (منخفضة، متوسطة، مرتفعة).
  - فئات العوامل المتأصلة:-
    - تحديد وزن الضوابط بالاستناد إلى عامل الأهميّة والضوابط الأساسية.
    - وضع خارطة بالضوابط الخاصة بكل فئة من فئات المخاطر المتأصلة وإعطاؤها درجة إجمالية.
    - تجميع الفئات الخاصة بفاعليّة الرقابة للتوصل إلى نتيجة إجمالية (مرتفعة، متوسطة، منخفضة).
- تدوين وتسجيل أوجه القصور في كل من الضوابط المحددة للقيام بمعالجتها مستقبلياً.
- أخذ نتيجة الخطر المتأصل الإجمالي وتطبيق فاعلية الضوابط.
- تحديد الخطر المتبقي واتخاذ القرار الإداري المناسب لمعرفة ما إذا كانت الخطورة المتبقية تقع في قدرة الجهات المرخص لها على الاحتمال أو في إقبالها على المخاطر.
- وضع خطة عمل لمعالجة أوجه القصور والتي تحتاج إلى اتخاذ تدابير إضافية وتحديد الإدارات المعنية
- وتوقيتات تدخلها.

تصنيف عوامل الخطر

عوامل الخطر	تهديد منخفض	تهديد متوسّط	تهديد مرتفع
وفرة المنتجات والخدمات وإمكانيّة الوصول إليها وفرة المنتجات والخدمات التي يُمكن استغلالها في غسل الأموال وتمويل الإرهاب	**صعبة** صعوبة الوصول و/أو كلفة أكثر من الخيارات الأخرى.	**متوسطة** متاح بصورة منطقيّة و/أو خيار يمكن قبوله وتحمله مالياً.	**سهلة** متاح وممكن بصورة عامة عن طريق عددٍ من السبل و/أو تكلفة متدنيّة نسبيّاً.
سهولة الاستعمال معرفة و/أو خبرة فنيّة ودعم مطلوب.	**صعبة** تستوجب مزيداً من التخطيط والمعرفة و/أو الخبرة الفنيّة بالمقارنة مع سائر الخيارات.	**متوسطة** تستوجب مستويات معتدلة من التخطيط والمعرفة و/أو الخبرة الفنيّة.	**سهلة** يسهل استغلالها نسبياً؛ ودرجة تخطيط منخفضة، ومعرفة و/أو خبرة فنيّة ضروريّة بالمقارنة مع خياراتٍ أخرى.
الحماية وجود ضوابط مناسبة وفعّالة و/أو صعوبات أمام التطبيق.	**كبيرة** وجود تدابير وضوابط حماية مناسبة وفعالة لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب.	**محدودة** تتمتع تدابير الحماية والضوابط بقدرة على الحد من القدرة الاجرامية على استغلال الخدمة.	**ضعيفة** التدابير محدودة ومعدومة وفعاليتها ليس على النحو المنشود.
الكشف وجود آليّات مناسبة وفعّالة لرصد عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والابلاغ عنها للسلطات المعنية.	**محتمل** وجود محدود لطرق غسل الأموال الواضحة والمحتملة والتي يُمكن رصدها.	**محدود** يُمكن أن يكون بعض طرق غسل الأموال واضحاً ولكنّ عمليّات إعداد التقارير محدودة ومستويات تدفق الأموال مرتفعة و/أو تقنيّات التهرّب الفاعلة تحدّ من نطاق المتابعة والكشف.	**صعب** عمليّة الكشف صعبة وقليلة هي المؤشرات الماليّة أو سواها عن النشاطات المشبوهة.
القابلية الجاذبيّة الملحوظة لعمليّات غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الجهات المرخص لها.	**متدنيّة** تعتبر غير جذابة نسبيّاً و/أو غير آمنة.	**معتدلة** تعتبر جاذبة بصورة معتدلة و/أو آمنة نسبيّاً.	**مرتفعة** تعتبر جاذبة و/أو آمنة.

وضع الدرجات لعوامل المخاطر

أ. وضع درجات للمخاطر التي يُمثِّلها العملاء

لدى وضع درجات للمخاطر التي يُمثِّلها العملاء، قد ترغب الجهات المرخص لها في مراعاة الأمثلة التالية عن سيناريوهات علاقة العمل بالعميل مما قد يؤثِّر في درجة المخاطر الخاصة به. وفيما يلي مثال توضيحي إلا أنه قد تكون لدى الجهات المرخص لها علاقات عمل وسيناريوهات إضافيّة و/أو أكثر تحديداً. وعلى نحوٍ مماثل، قد تعطي الجهات المرخص لها درجة ووزناً يكون متناسباً مع حجم المخاطر الملحوظة والتي يُمكن لعلاقة الجهات المرخص لها بالعميل أن تنتج عنها. وليست الأمثلة ولا الدرجات الممنوحة شاملةً أو ملزمةً.

سيناريوهات العلاقة بين العميل والجهات المرخص لها	النتيجة من 1- 10 (أمثلة)
العميل مرتبط بعلاقة عمل ذات طبيعة وهيكل ملكية معقدة من دون أي منطق تجاري	10
العميل وهو شخص معنوي (صندوق استئماني، شركة أو أي ترتيب قانوني آخر) لديه هيكل ملكية معقدة لا مسوّغ تجاري لها مما يقيد من قدرة الجهات المرخص لها على تطبيق الإجراءات تحديد هويّة	10
العميل في موقع يُعرِّضه للفساد.	9
العميل متورط في علاقة عمل فيها كثافة نقديّة.	7
العميل هو شخص سياسي ممثل للمخاطر.	9
من الصعوبة بمكان التحقق من مصدر الأموال والثروات.	9
لا مسوّغ تجاري لدى العميل لشراء المنتج المعني أو طلب العميل مستويات غير مسبوقة من السريّة.	10
يصعب تحديد الجهات المستفيدة لدى الشخص المعنوي و/أو التعرّف عليها.	9
هناك عملية عارضة بالمقارنة مع علاقة عمل مستمرّة أو سلسلة عمليّات.	8
يقوم العميل بالمدفوعات أو يقبلها (على سبيل المثال التحويلات الإلكترونية) من وإلى حسابات لم يتم تحديدها للجهات المرخص لها.	10
العميل عند الانتقال من سلعة أو خدمة إلى أخرى، يطرح مستوى أو نوع مختلف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	5
يجني العميل دخلاً من غير عمله ومن مصدر غير معلوم.	8
العميل جديد لدى الجهات المرخص لها وليست لديه علاقة عمل قديمة وفاعلة معها.	5

العميل يمثل جمعيّة أو مؤسسة خيريّة أو ثقافيّة غير مسجّلة.	10
لدى العميل جنسيتين إحداهما من الدول ذات المخاطر العالية.	10

ملاحظة، سوف يؤثّر ترتيب مخاطر العميل في درجة العناية الواجبة. (ويمكن العودة إلى إرشادات العناية الواجبة للحصول على مزيدٍ من المعلومات).

ب. وضع درجات للمخاطر التي يُمثّلها المنتج

تكون الدرجة الخاصّة بالخطورة التي يُمثلها المنتج مبنيّة على مجموعة من المنتجات المختلفة والمتنوعة وهي منتجات تُقدّمها الجهات المرخص لها في إطار علاقتها مع العملاء. وليست الأمثلة والدرجات الممنوحة شاملةً أو ملزمة.

وعند وضع درجات لمخاطر المنتج، قد ترغب الجهات المرخص لها في مراعاة الأمثلة التالية التي تُحدد خصائص المنتجات التي قد تؤثّر في طريقة تحديد المخاطر. وفيما يلي مجرد أمثلة حيث قد تكون للجهات المرخص لها منتجات وسيناريوهات إضافيّة تأخذها بعين الاعتبار. وعلى نحوٍ مماثل، قد تفرض الجهات المرخص لها درجات ووزناً للخطر يكون مناسباً للمخاطر الذي قد ينشأ عن المنتج.

سيناريوهات وضع العلامات لمخاطر المنتج	وضع العلامات
القدرة على القيام بمدفوعات لأطراف ثالثة	6
القدرة على الدفع نقداً أو سحب المال نقداً	6
القدرة على التحوّل من منتجٍ إلى آخر	5
القدرة على استخدام حسابات مرقّمة	9
القدرة على استخدام حسابات بالوكالة	9
لا وجود لمنطق تجاري واضح بالنسبة إلى العميل الذي يسعى إلى الحصول على الخدمة أو المنتج	10
فرض درجة غير ضروريّة من السريّة على المنتجات والخدمات	10
المنتجات والخدمات المتاحة للعميل هي بالدرجة الأولى خدمات مالية مرخص بمزاولتها من قبل هيئة قطر للأسواق المالية وأوراق مالية مرخصة منها.	5

ج. وضع درجات للمخاطر التي تمثلها قنوات تقديم الخدمة

سيكون وضع درجات للمخاطر التي تمثِّلها قنوات تقديم الخدمة مبنياً على الآليّات المستخدمة لبدء علاقة عمل مع العملاء أو إقامتها.

وعند وضع الدرجات، قد ترغب الجهات المرخص لها في النظر في الأمثلة التالية التي تمثل سيناريوهات لقنوات تقديم الخدمة والتي قد تؤثّر في الدرجة الممنوحة للمخاطر. وفيما يلي مثال إلا أنه قد يكون للجهات المرخص لها قنوات تقديم خدمة إضافيّة وسيناريوهات تراعيها. وعلى نحوٍ مماثل، قد تفرض الجهات المرخص لها درجة ووزناً للخطر يكون مناسباً للخطر الملحوظ لأي عمليّة، وليست الأمثلة الخاصّة بوضع الدرجات أو الأعداد حصريّةً أو ملزمة.

وضع الدرجات للمخاطر التي يمثِّلها قنوات تقديم الخدمة	النتيجة 1–10 (أمثلة)
علاقة غير مباشرة مع العميل – حيث يتم الاعتماد على الأطراف الثالثة أو الوسطاء من أجل تطبيق إجراءات العناية الواجبة	7
يُعطي العميل أوامر السحب أو التحويل بوساطة الهاتف أو الفاكس	6
تمارس علاقة العمل بواسطة البريد	5
علاقات عمل ممارسة حصراً بواسطة الانترنت	10
توفير الخدمات أو العمليّات بواسطة الانترنت باستخدام آلات السحب الآلي أو الهاتف أو الفاكس	8
تتمّ عمليّات نقطة البيع الالكترونيّة باستخدام بطاقات مدفوعة سلفاً وقابلة للتحميل أو مرتبطة بالحساب أو البطاقات التي لا تحمل اسماً	8

د. وضع درجات للمخاطر التي تمثِّلها دوائر الاختصاص

يكون وضع درجات للمخاطر التي يمثِّلها دوائر الاختصاص محدداً بأنواع الدول ودوائر الاختصاص التي تقوم فيها علاقة عمل مع العميل.

وعند وضع درجة للمخاطر المرتبطة بدوائر الاختصاص، قد ترغب الجهات المرخص لها في مراعاة الأمثلة التالية من العوامل الناتجة عن دوائر الاختصاص والتي يُمكن أن تؤثّر في المخاطر. وبصورة عامة، يوفّر خطر دوائر الاختصاص (أي الدولة) بالتعاون مع عوامل مخاطر أخرى معلوماتٍ كافية لدى تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويُمكن أن تؤدّي العوامل إلى التأكد من أن الدول والمناطق التي تمثل الخطر الأكبر مشمولة في السيناريو. وفيما يلي مثال إلا أنه يُمكن أن تكون الجهات المرخص لها مخاطر وسيناريوهات إضافيّة متصلة بدوائر الاختصاص. ويُمكن أن تضع الجهات المرخص لها درجة مرتفعة ووزناً مرتفعاً يكون مناسباً للمخاطر الملحوظة التي يُمكن للخطر القائم في الدولة أن يُمثّله. (رجاءً الوقوف عند الجزئيّة المتصلة بالدول مرتفعة المخاطر)، وليست الأمثلة أو العلامات المتاحة شاملةً أو ملزمة.

سيناريوهات وضع الدرجات للمخاطر التي تمثلها دوائر الاختصاص	النتيجة 1 إلى 10 (مثال)
العميل مقيم أو يُقيم عملاً من خلال أو في دول أو مناطق اختصاص ذات خطورة عالية و/أو دولة أو منطقة يُعرف بأنها تعاني من الفساد	9
المستفيدون الحقيقيّون من الشخص المعنوي يُقيمون في دول ومناطق اختصاص ذات خطورة عالية	8
العميل يقوم بمدفوعات أو يوافق عليها (مثلاً التحويلات النقديّة) من حسابات الأوفشور أو إليها	6
للعميل حسابات في صناديق أوفشور (على سبيل المثال، السحوبات الماليّة أو تحويلات الصناديق الالكترونيّة)	6
يتم تسجيل أعمال العملاء في دول أو مناطق اختصاص أجنبية من دون أي عمليّات محليّة	8
العميل يمثل شخصٍ آخر في دولة أخرى بموجب وكالة على سبيل المثال	7
الدول الواردة في قائمة مجموعة العمل المالي (فاتف) على أنّها لا تتمتع بأنظمة قويّة لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب والتي يجب على الجهات المرخص لهاأن تُراعي فيها علاقات العمل والمعاملات	8
الدول أو المناطق الجغرافيّة الخاضعة للعقوبات والحظر أو المثيرة لقلق مؤسسات دوليّة مثل الأمم المتحدة ومجموعة العمل المالي (فاتف) أو الحكومات.	10
الدول أو المناطق الجغرافيّة التي صنّفتها مصادر موثوقة على أنّها تفتقر إلى القوانين والأنظمة والتدابير المناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	10
الدول أو المناطق الجغرافيّة التي صنّفتها مصادر ذات مصداقية على أنّها توفّر التمويل أو الدعم لنشاطات إرهابيّة أو التي تتعامل ضمناً مع منظمات إرهابيّة محددة.	10

الدول أو المناطق الجغرافيّة التي يتم تحديدها من مصادر ذات مصداقيّة على أنّها تمثل درجة مرتفعة من الفساد أو النشاط الجرمي.	9
الدول أو المناطق الجغرافيّة التي تمنع فيها قواعد السرية المصرفية من التطبيق الفعال لمتطلبات ومعايير غسل الأموال وتمويل الإرهاب و/أو تسهل إطار العمل الرامي إلى إقامة شركات وهميّة أو إصدار الأسهم لحامله أو تعيق تبادل المعلومات أو التعاون الدولي.	9
تقديم الخدمات عبر الحدود مثل وجود مقدّم المنتج والعميل والمستفيد من العقد في دول ومناطق اختصاص مختلفة.	8